الحنابلة ومنهجية التصنيف الفقهي: معالم وشبهات

The Hanbali School and the Methodology of Jurisprudential Classification: Key Features and Misconceptions

10.35781/1637-000-170-004

أ.د. مسفر بن علي القحطاني*

*أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران

الملخص

عنوان البحث "الحنابلة ومنهجية التصنيف الفقهي. معالم وشبهات" للباحث مسفر بن علي القحطاني، وهذا البحث يتناول منهجية التأليف الفقهي عند الحنابلة، واستعراض أهم مصنفاتهم منذ عصر الإمام أحمد بن حنبل حتى العصر الحديث، مع بيان تطور التأليف الحنبلي ومراحله العلمية. ويبرز البحث السمات المنهجية لمصنفات المذهب، مثل العناية بالنصوص الشرعية، وتعدد الروايات، والاهتمام بالآداب الشرعية، وتحقيق الاجتهاد والترجيح. كما يناقش أبرز الشبهات المثارة حول المذهب، ولا سيما دعوى التشدد الفقهي والانغلاق المذهبي، مبيناً أن المذهب الحنبلي اتسم بالسعة الفقهية ورفع الحرج والاعتماد على الدليل. ويخلص البحث إلى أن التراث الحنبلي يمثل ثروة علمية مؤثرة في الفقه الإسلامي القديم والمعاصر.

الكلمات المفتاحية: الحنابلة - الاجتهاد - أحمد بن حنبل - التشدد المذهبي - فقه.

ISSN : 2410-1818

The Hanbali School and the Methodology of Jurisprudential Classification: Key Features and Misconceptions

prof. Mesfer bin Ali Al-Qahtani*

*Professor of Islamic Studies at King Fahd University of Petroleum and Minerals in Dhahran

Abstract:

Title: The Hanbali School and the Methodology of Jurisprudential Authorship: Features and Misconceptions

This study, authored by Mesfer bin Ali Al-Qahtani, examines the methodology of legal writing and scholarly composition within the Hanbali school of Islamic jurisprudence. It surveys the most significant Hanbali works from the era of Imam Ahmad ibn Hanbal to the modern period, while tracing the historical development and major stages of Hanbali legal scholarship.

The research highlights the methodological characteristics of Hanbali literature, including its strong adherence to scriptural texts, recognition of multiple transmitted opinions, attention to Islamic ethics and conduct, and commitment to independent legal reasoning (ijtihād) and juristic preference (tarjīḥ). The study also addresses the principal misconceptions associated with the school, particularly claims of excessive legal rigidity and sectarian exclusivism. It demonstrates that the Hanbali tradition has historically been characterized by jurisprudential breadth, facilitation, the removal of undue hardship, and a firm reliance on textual evidence.

The study concludes that the Hanbali intellectual heritage constitutes a rich and influential scholarly legacy that continues to play a significant role in both classical and contemporary Islamic jurisprudence.

Keywords: Hanbali School; Ijtihād (Independent Legal Reasoning); Ahmad ibn Hanbal; Sectarian Rigidity; Islamic Jurisprudence (Fiqh).

ISSN : 2410-1818

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعدّ المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية الإسلامية الكبرى التي أسهمت في بناء التراث الفقهي الإسلامي عبر قرون طويلة، وتميز بغزارة إنتاجه العلمي وتنوع مصنفاته وتطور مناهجه في التأليف والتصنيف. وقد شهد المذهب منذ نشأته عناية كبيرة بجمع روايات الإمام أحمد بن حنبل، ثم تحريرها وترتيبها وشرحها والترجيح بينها، مما أوجد ثروة علمية واسعة أسهمت في حفظ الفقه الإسلامي وإثرائه.

وعلى الرغم من هذه المكانة العلمية، فقد أُثيرت حول المذهب الحنبلي عدد من الشبهات، أبرزها وصفه بالتشدد والانغلاق المذهبي، الأمر الذي يستدعي دراسة منهجه في التصنيف الفقهي وبيان خصائصه العلمية وإبراز دوره في خدمة الفقه الإسلامي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بأهم المصنفات الفقهية في المذهب الحنبلي وتطورها التاريخي.
2- بيان المنهجية العلمية التي اتبعها الحنابلة في التصنيف الفقهي.
3- إبراز السمات العامة للمؤلفات الحنبلية وأثرها في تطور الفقه الإسلامي.
4- مناقشة أبرز الشبهات المثارة حول المذهب الحنبلي والرد عليها.
5- إبراز جانب الاجتهاد والاتباع للدليل في المدرسة الحنبلية.

إشكالية البحث:

يمكن صياغة الإشكال الرئيس للبحث على النحو الآتي:

ماهي أهم معالم منهجية التصنيف الفقهي عند الحنابلة، وما مدى صحة الشبهات المثارة حول المذهب الحنبلي بوصفه مذهباً متشدداً أو منغلقاً على التقليد؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية:

كيف تطورت المصنفات الفقهية الحنبلية عبر العصور؟، وما أبرز السمات المنهجية للمؤلفات الحنبلية؟ وما حقيقة دعوى التشدد الفقهي عند الحنابلة؟ وما أثر الاجتهاد والاتباع للدليل في بناء المذهب؟

ISSN : 2410-1818

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت تاريخ المذهب الحنبلي ومصادره ومؤلفاته:

- بكر بن عبدالله أبو زيد، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب.
- عبدالله بن عبدالمحسن التركي، المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته.
- عبدالله بن محمد آل خنين، مذهب الحنابلة من النشأة حتى استقرار التصحيح.

وهذه النماذج من الدراسات العلمية للمذهب الحنبلي امتازت بالعمق والشمول والتقصي التاريخي للمذهب ومصنفاته، بينما هذا البحث حاول الإيجاز بأهم مراجع المذهب في الفقه، مع بيان أهم ميزات المذهب ومصنفاته في الدراسات المعاصرة، مع تناول بعض الشبهات والرد عليها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على:

أولا: المنهج الاستقرائي في تتبع المصنفات الحنبلية ورصد تطورها التاريخي.

ثانيا: المنهج الوصفي التحليلي في عرض خصائص المؤلفات الحنبلية وسماتها العلمية.

ثالثا: المنهج النقدي في مناقشة الشبهات المثارة حول المذهب وتحليلها.

حدود البحث:

يدور محيط البحث في الفقه الحنبلي ومدارسه العلمية.

خطة البحث:

سرت في هذا البحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب ومقدمة وخاتمة، على النحو الآتي:

المطلب الأول: خارطة المصنفات الفقهية الحنبلية.

المطلب الثاني: ملامح عامة في مصنفات الفقه الحنبلي.

المطلب الثالث: هل مذهب الحنابلة متشدد فقهيا؟

والله تعالى أسأل التوفيق والرشاد وحسن القصد والإخلاص.

ISSN : 2410-1818

المطلب الأول: خارطة المصنفات الفقهية الحنبلية

في البداية لابد من استحضار أهم المؤلفات التي صنفّها الحنابلة منذ عهد الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، حتى اليوم، وهذا الاستعراض الببليوغرافي مفيد في تصور خارطة الفقه الحنبلي وتطوراتها عبر الزمن، ومهم أيضا في تتبع النسب الفقهي للمصنفات وتحولاتها الجغرافية من العراق إلى الشام ثم إلى نجد، وتطوراتها المعرفية من المتون والمختصرات إلى فقه روايات المذهب ثم فقه الترجيح بينها، ثم الاستقرار الفقهي للمذهب الذي جاء في القرن السابع ببحث المسائل على اعتبار أدلتها الشرعية ومقارنتها بالمذاهب الأخرى، وقد أبدع في ذلك فقهاء المذهب لا سيما الإمام الموفق ابن قدامة (ت 620ه) وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ).[1]

خارطة المصنفات الفقهية الحنبلية:

ويمكن أن نسرد بإيجاز أهم مؤلفات الفقه الحنبلي، ومن قام بجمعها وتصنيفها وضبطها وشرحها، ولعل أول هذه الجهود جمع المسائل التي رويت عن الإمام أحمد، وهي عبارة عن ستين ألف مسألة سئل عنها الإمام، وجمعت في مئتي مجلد، ومن أشهر الذين رووا عنه هذه المسائل: أبو بكر المروزي (ت275هـ) وكان من ملازميه، وابناه عبدالله (ت 290هـ) وصالح (ت 266هـ)، وأبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث(ت275هـ)، صاحب السنن المعروفة وكان من الملازمين له.

وامتداداً لجهود تلاميذ الإمام في تدوين مسائله، تلقى عنهم حفدة الإمام علومهم، واشتغلوا بمسائل إمامهم، جمعاً، وترتيباً، وتدقيقاً، وترجيحاً.

وصار قصب السبق لصاحب الأثر الخالد؛ الفقيه أحمد بن محمد الخلال (ت311 هـ) ببغداد، فألف كتابه: "الجامع لعلوم الإمام أحمد"، الذي بلغ نحو مائتي جزء، وهو كتاب لم يصنّف في مذهب الإمام أحمد مثله، فلفت بهذا الأنظار وصار مطلباً لعلماء الأمصار.

ومن هنا بدأ ظهور الانتساب إلى الإمام، وبرز في مذهبه المشايخ الكبار، وأخذت أصول المذهب وخطوطه العريضة، ومصطلحاته الدقيقة، وآثاره النفيسة، محل درس، وتدريس، واستقراء، وتأليف، وتقريب، وتلقين. كل هذا بالإسناد، والتلقي، طبقة بعد طبقة، وجماعة عن جماعة.

وينتظم هذا الدور، والدور قبله، اسم:" طبقة المتقدمين "، وينتهي بوفاة شيخ المذهب في زمانه الحسن بن حامد (ت 403هـ).

[1] أحاول في هذا البحث أن أذكر وفيات بعض الشخصيات الواردة في فصول البحث حسب أهميتهم ودورهم العلمي، وقد أكرر تاريخ الوفاة لهذا العلم حسب حاجة السياق لمعرفة زمانه.

ISSN : 2410-1818

ثم جاء دور طبقة المتوسطين، وتبدأ هذه المرحلة من زمن تلاميذ ابن حامد، على رأسهم القاضي أبو يعلي الفرّاء (ت 458هـ)، وتنتهي بوفاة البرهان بن مفلح (ت 884هـ). وهذه المرحلة هي التي كان فيها بروز كثير من أئمة الفقه الحنبلي، وقد استقر قبل هذا الطور فقه وأصول المذهب، لكن كان يحتاج إلى مزيد ضبطٍ وتحريرٍ وتنقيح، واستيعاب لمسائل أبواب الفقه الفرعية التي تخرّج على المسائل المروية عن الإمام وعلى أصول المذهب، فاشتغل عليه المحققون المتوسطون والمتأخرون من علماء المذهب.

أما التأليف المذهبي فقد تعاصر عليه عدد من أئمة المذهب، واشتغلوا على خدمة فقهه بالتصنيف في الفقه والأصول والقواعد، وتأليف المتون والشروح عليها، والترجيح والتخريج. وأشهر تلك المتون التي خُدمت في المذهب؛ "مختصر الخرقي من مسائل الإمام أحمد بن حنبل"، لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي (ت 334هـ) وهو أول المتون في المذهب على الإطلاق وأشهرها بالاتفاق، ولم يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر، حذا المؤلف في ترتيبه حذو المزني في مختصره، واشتهر هذا الكتاب في طبقة المتقدمين والمتوسطين والمتأخرين على حد سواء، وقد كتبت حوله شروح قيمة، وظل مشتهراً معتمداً عليه حتى القرن السابع الهجري.

وهناك كتاب "الإرشاد في الفقه والخصال" لأبي علي محمد بن موسى القاضي الهاشمي (ت 428هـ)، وهو كتاب معتمد في المذهب، ومن أهم ميزاته أن المؤلف بناه على ما فيه رواية واحدة فقط، فإن تعددت ذكر ما وقع له منه.

ثم جاء شرح مختصر الخرقي للقاضي أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء هو شرح مهم، يذكر فيه المؤلف المسألة من الخرقي ويحققها، ولا يزيد عليها إطلاقاً، ثم يبين من خالف فيها، ومذاهب المخالفين لها، ويهتم بذكر الأدلة من الكتاب والسنة والقياس على منوال الجدل.

ثم كتاب "رءوس المسائل" لعبد الخالق بن عيسى الهاشمي (ت 470هـ) وهو كتاب مختصر بديع، يذكر فيه المؤلف المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد واحداً من الأئمة أو أكثر، ثم يذكر الأدلة منتصراً للإمام، ويذكر الموافق له في تلك المسألة؛ بحيث من تأمل كتابه وجده مصححاً للمذهب، وذاهباً من أقوالها المذهب المختار.

ثم "الهداية" لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (ت510هـ) ويعدّ من المتون المهمة الجامعة المعتمدة في المذهب في طبقة المؤلف، حذا فيه الكلوذاني حذو المجتهدين لروايات الإمام، يعرض المسائل والروايات عن الإمام أحمد، فتارةً يجعلها مرسلة وتارةً يبين اختياره.

ثم "المستوعب" لمحمد بن عبد الله المعروف بابن سنينة (ت 610هـ) جمع فيه عددا من المتون والشروح في المذهب، مثل "مختصر الخرقي"، و"التنبيه" للخلال، و"الإرشاد" لابن أبي موسى، و"الخصال" للقاضي أبي يعلى، و"الخصال" لابن البنا، و"الهداية" لأبي الخطاب، و"التذكرة" لابن عقيل، وقال:" فمن

ISSN : 2410-1818

حصل كتابي هذا؛ أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة؛ إذ لم أخل بمسألة منها إلا وقد ضمنته حكمها، وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها هذه الكتب. وقد تحريت أصح ما قدرت عليه منها، ثم زدت على ذلك مسائل وروايات لم تذكر في هذه الكتب، نقلتها من كتاب "الشافي" لغلام الخلال، ومن "المجرد" ومن "كفاية المفتي"، وغيرها، ومن كتب أصحابنا" [1]. ومن ثم أصبح كتابه من أحسن متون المذهب الحنبلي وأجمعه، ومن الكتب المعتمدة التي اعتنت بذكر الروايات وتحريرها، ومن أهم ميزاته أنه كتابٌ مختصر الألفاظ كثير المعاني والفوائد، يشمل جميع مسائل الفقه مع ذكر الآداب الفقهية.

ومن أهم كتب المذهب "العمدة" لأبي محمد الموفق عبد الله بن محمد المقدسي (ت 620هـ) وقد اعتنى به الشيوخ والمبتدؤون؛ لسهولة عباراته، ثم يذكر القول المعتمد عنده في المذهب على سبيل الاستنباط من ذلك الحديث، ويقتصر فيه على رواية واحدة، ويراعى فيه سهولة العبارة وانكشافها، حتى تناسب أحوال المتعلمين المبتدئين، وهو كتاب صغير الحجم يزيد على المئة صفحة بقليل.

ثم كتاب "المقنع" في فقه الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين بن قدامة المقدسي، ويعدّ أحد ثلاثة متون لاقت اهتماماً كبيراً وقبولاً عظيماً عند فقهاء الحنابلة على مر العصور، عدّد فيه ابن قدامة الروايات عند الإمام أحمد، وجعله خالياً من الدليل والتعليل؛ ليتمرّن الفقيه على الاجتهاد في المذهب وعلى الصحيح، والبحث عن الدليل، وقد حلَّ هذا الكتاب محل مختصر الخرقي، وظل يُعتمد عليه حتى القرن التاسع الهجري. قال عنه المرداوي: "إنه من أعظم الكتب نفعاً وأعظمها جمعاً"[2].

ثم كتاب "الكافي في فقه الإمام أحمد"، لموفق الدين المقدسي؛ ويعدّ من المتون التي تتمتع بسهولة اللفظ ووضوح المعنى، وقد بناه على رواية واحدة مقرونة بالدليل، وذكر في مواضع: تعدد الرواية في المذهب للتمرين، كما ذكر فيه أقوال غيره من الفقهاء مع أدلة كثيرة؛ لتسمو نفس القارئ إلى درجة الاجتهاد في المذهب حينما يرى الأدلة، وترتفع نفسه إلى مناقشتها، ولم يجعلها قضية مسلمة.

وأوسعها شرحا وتفصيلا كتاب "المغني في شرح الخرقي" لموفق الدين المقدسي، ويعد المغني أجمع كتاب ألف في المذهب لمذاهب علماء الأمصار، ومسائل الإجماع وأدلة الخلاف والوفاق، ومآخذ الأقوال والأحكام، فهو كتاب عظيم لا يستغني عنه فقيه، صنفه ابن قدامة لأهل العلم الذين فقهت نفوسهم، وارتقت مراتبهم، وعرض فيه الفقه الإسلامي المقارن، وعامة مسائله وأحكامه دوّنت بأسلوب واضح قوي، وحجة حاضرة، ومناقشة قيمة مفيدة، وأورد فيه أقوال فقهاء الصحابة، وأقوال فقهاء التابعين والمذاهب الإسلامية المندثرة والباقية، كالحنفية، والمالكية، والشافعية، واجتهادات بعض

[1] السامري، نصير الدين محمد، المستوعب، تحقيق عبدالملك بن دهيش، دار البشائر، 2003م، 1/ 6.

[2] المرداوي، علاء الدين أبو الحسن، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، 3/1.

ISSN : 2410-1818

التابعين، وقرن جميع ذلك بالأدلة، والتعليلات، والمناقشات، والترجيحات، فأصبح الكتاب موسوعةً فقهيةً ليس في المذهب الحنبلي، بل في الفقه المقارن. قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام :" ما رأيت في كتب الإسلام مثل: المحلى لابن حزم وكتاب المغني لموفق الدين في جودتهما وتحقيق ما فيهما"[1].

ومن الكتب المهمة في المذهب كتاب "المحرر في الفقه" لابن تيمية مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي القاس (ت 652هـ) وهو كتاب مستقل، حذا فيه حذو الهداية لأبي الخطاب الكلوذاني، يذكر الروايات فتارةً يرسلها وتارةً يبين اختياره فيها، وقد وضعت عليها شروح، من أهمها: "تحرير المقرر في شرح المحرر" لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت 739هـ)، ولابن مفلح حاشية على المحرر سماها:" النكت والفوائد السنية على المحرر" ومطبوع مع المحرر.

ومن الكتب المعتمدة في المذهب؛ كتاب "الشافي في شرح المقنع" أو الشرح الكبير لابن أبي عمر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت 682هـ) وهو شرح لكتاب المقنع لابن قدامة المقدسي، اعتمد الشارح في جمعه على كتاب المغني، وذكر فيه من غيره ما لم يجد فيه من الفروع والروايات، وعزا ما أمكنه من الأحاديث التي فاتت عمه في المغني، وهو كتاب ضخم في عشر مجلدات، ومما يدل على أهمية هذا الشرح أنه:" متى قال الأصحاب: في الشرح، كان المراد هذا الكتاب، ومتى قالوا: الشارح أرادوا مؤلفه".[2]

ولا ننسى مجموع فتاوى ابن تيمية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت 728هـ) فهذه المجموعة شملت الفقه وغيره، وقد بلغت سبعة وثلاثين مجلداً بالفهارس، واستغرق الفقه منها خمسة عشر مجلداً من أول الجزء الحادي والعشرين الذي يبدأ بالطهارة إلى الجزء الخامس والثلاثين، ويعد موسوعةً فقهيةً كبيرةً لا في المذهب الحنبلي فحسب، بل في المذاهب كلها وفي الفقه المقارن، لا يستغني عنه فقيه وعالم وباحث في أي عصر من العصور، فهو بدون شك ديوان فقهي عظيم الشأن جليل القدر غني عن التعريف، قام فيه المؤلف بتأصيل جملة الأحكام الشرعية، ووازن بين المذاهب وناقش أدلة الفقهاء، واختار منها ما كان أقرب إلى الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة، وانفرد في كثير من الآراء ، وهو مطبوع ومتداول بين الناس .

وهناك كتاب الفروع لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح (ت 763هـ) وهو كتاب مستقل يعد من أعظم ما صنف في الفقه الإمام أحمد نفعاً، وأكثرها وأتمها تحريراً، وأحسنها تحبيراً، وأكملها تحقيقاً، قام فيه المؤلف بتصحيح المذهب وتحريره وجمعه وتنقيحه، ويمتاز بأنه حوى من الفروع ما أبهر العقول كثرة واستدلالاً وتعليلاً وإتقاناً، واختلافاً في المذهب والأئمة الثلاثة؛ حيث إنه لا

[1] الذهبي، شمس الدين أحمد بن محمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، 1985م، 193/18.

[2] جمعه، علي محمد، المدخل إلى دراسة المذاهب الأربعة، نشر دار السلام، 2001م، ص 211.

ISSN : 2410-1818

يقتصر على مذهب الإمام أحمد؛ بل يتطرق إلى المجمع عليه، والمتفق مع الإمام أحمد في المسألة، والمخالف له فيها من الأئمة الثلاثة وغيرهم، وهكذا أصبح الكتاب مرجعاً مهماً لأهل كل مذهب، وكتاباً معتمداً لدى الحنابلة في تصحيح المذهب وترجيحه وتحقيق متنه وتنقيحه. قال عنه ابن عبد الهادي: "هو مكنسة المذهب".[1]

ومن أهم الكتب المتأخرة في المذهب؛ كتاب "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف" لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت 885هـ) هو شرح لكتاب "المقنع" لابن قدامة المقدسي، يعتبر من الكتب المعتمدة عند متأخري الحنابلة، بين فيه المؤلف الصحيح من المذهب والمشهور، والمعول عليه، والمنصور، وما اعتمده أكثر الأصحاب، وذهبوا إليه، ويحوي الكتاب بين دفتيه ما سبقه من أمهات كتب المذهب متناً وشرحاً وحاشيةً، كما استوعب جميع الروايات في المذهب ومصادرها واختيارات وترجيحات الشيوخ المعتمدين في المذهب، وكذلك اهتم فيه المؤلف بتحرير المذهب روايةً وتخريجاً وتصحيحاً لما أطلق وتقييداً لما أخل بشرطه، فصار دليلاً لتصحيحات وترجيحات شيوخ المذهب المعتمدين قبله، ومغنياً عن سائر كتب المذهب قبله.

ومن كتب المتأخرين؛ كتاب "الإقناع لطالب الانتفاع" لأبي النجا موسى بن أحمد المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحجاوي (ت 968هـ) وهو مستمد من كتاب "المستوعب" للسامري وسار فيه على طريقة السامري وجعله قولاً واحداً، واهتم فيه بالدليل والتعليل، يتميز الكتاب بكثرة المسائل وتحرير النقول، وسهولة العبارات ووضوحها، واعتنى به المتأخرون بالتحشية والاختصار والفتيا.

ومن المختصرات المهمة في المذهب؛ مختصر "زاد المستقنع في اختصار المقنع" لأبي النجا الحجاوي، اختصر فيه كتاب المقنع لابن قدامة، وهو معول المتأخرين في نجد، وأصلٌ في دراسة المذهب، ومفتاح للطلب، وكان متناً مشبعاً بالمسائل.

ومن الكتب المعتمدة عند المتأخرين؛ كتاب "منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات" لتقي الدين محمد بن أحمد المصري الشهير بابن النجار (ت 972ه) وهو كتاب معقد العبارة، لكن حلها المؤلف بشرحه لها، وقد جمع بين "المقنع" لابن قدامة و"التنقيح" للمرداوي، وبناه على الراجح من المذهب، فصار كتابه جامعاً لأمهات المسائل الفقهية وأحكامها التي ذكرها السابقون، وغدا من أشهر مراجع الفقه الحنبلي في القرن العاشر الهجري وما بعده.

ومن المختصرات المفيدة؛ متن "دليل الطالب لنيل المطالب" للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي ثم المصري (ت 1033هـ) الذي اختصر به المؤلف كتاب "منتهى الإرادات" لابن النجار الفتوحي،

[1] أبو زيد، بكر، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار العاصمة، 1417هـ، 755/2.

ISSN : 2410-1818

ويعد من أهم المتون المعتمدة في طبقة المؤلف فمن بعدهم عند علماء الشام؛ حيث اعتنى به الأصحاب شرحاً وتحشيةً، ويتميز هذا الكتاب على زاد المستقنع بأنه أسهل منه عبارةً وأخف تعقيداً.

ومن شروح الزاد المهمة؛ "الروض المربع شرح زاد المستقنع"؛ للشيخ منصور بن يونس البهوتي (ت1051هـ) شرح فيه متن زاد المستقنع للحجاوي، والتزم فيه المؤلف بالقول الراجح في المذهب، ويعد شرحاً وافياً، يحوي الروايات والمسائل في المذهب، وقد خُدم كثيرا في السعودية.

ومثله كتاب "كشاف القناع عن متن الإقناع"، لمنصور بن يونس البهوتي، وهو شرح لكتاب "الإقناع" للحجاوي، سلك فيه المؤلف على منوال ابن مفلح في شرحه للمقنع، ولم يتعرض للخلاف العالي إلا نادراً، قال عنه السفاريني: "هو أحسن شروحه"[1]، وشرح منتهى الإرادات المسمى "دقائق أولى النهى شرح المنتهى"، للبهوتي و"كشاف القناع"، من أشهر كتب الحنابلة في الأزمان الأخيرة، وكان يعتمد عليهما في القضاء في المملكة العربية السعودية لوقت طويل.

ومن حواشي الروض المربع حاشية عبد الرحمن بن محمد النجدي (ت 1392ه) وهي حاشية مفيدة بلغت سبع مجلدات، اشتهرت في الآونة الأخيرة بين طلاب العلم والأساتذة، ونلاحظ فيها توسع المؤلف في عرض أقوال المذهب، بل والمذاهب الأخرى، فاهتم بذكر ما أجمع عليه إن كان، أو ما عليه الجمهور، أو ما انفرد به أحد الأئمة، وساعده الدليل حسب الإمكان؛ بحيث يغني عن مطالعة الأسفار الضخمة.[2]

وفي الآونة الأخيرة خرجت مصنفات وشروح وحواشي قام بتصنيفها علماء المملكة العربية السعودية، تمتاز بالقوة العلمية في منهجيتها وتأصيلها، والأسماء كثيرة وحسبي من القلادة ما أحاط بالعنق.

[1] المرجع السابق 2/ 767.

[2] انظر للاستزادة: كتاب المدخل المفصل للشيخ بكر أبوزيد الجزء الثاني؛ التركي، عبدالله بن عبدالمحسن، مذهب الحنبلي "دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته"، مؤسسة الرسالة، 2002م؛ الندوي، خورشيد، بحث المذهب الحنبلي مصادره ومراجعه، مجلة البعث الإسلامي، مارس 2022م.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: ملامح عامة في مصنفات الفقه الحنبلي

بناء على ما سبق ذكره من عيون المصنفات الحنبلية، فإننا أمام ثروة فقهية واسعة حفظت فقه المذهب ورسخت وجوده في الوجود، يقول الشيخ بكر أبو زيد عن كتب الحنابلة التي تم تدوينها:" من لدن الإمام أحمد المتوفى سنة 241ه إلى وفيات عصرنا؛ بلغت نحو: (1250) كتابا، وعدد مؤلفيها: (486) فقيها".[1]

ومن الجدير بالذكر أن الإمام أحمد رحمه الله لم يرغب في الكتابة عنه زهدا وتواضعا، فقد ذكر ابن الجوزي في المناقب:" وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه - يقصد الإمام أحمد- فنظر الله إلى حسن قصده، فنقلت ألفاظه وحفظت، فقلّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسالة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا". [2]

ومن أهم السمات الفقهية العامة في مصنفات المذهب، اعرضها بإيجاز على النحو الآتي:

أولا: الإمام أحمد رحمه الله هو أكثر الأئمة جمعاً للسنة، وأكثر الأئمة الأربعة تنقلاً ورحلة، وأكثرهم شيوخاً، وأقلهم رأياً، وهو من كبار أئمة الحديث، وهو صاحب كتاب المسند الشهير، فأصبحت شهرة الإمام أحمد في حياته برواية الحديث أكثر من اشتغاله بالفقه، وهذا ما جعل بعض العلماء لا يذكرونه في الفقهاء؛ بل في أهل الحديث، مثل ابن جرير الطبري[3]، والطحاوي والغزالي وابن عبدالبر وغيرهم، والسبب في ذلك اشتغال الإمام أحمد بالحديث وكراهته أن يكتب الفقه عنه، في عصرٍ غلب عليه التدوين الفقهي، ولكنه كان يجيب من يسأله، ويتباحث في مسائل الفقه مع تلاميذه وأصحابه، ومن ثمّ انتشرت أراءه الفقهية، وتداولها التلاميذ والأصحاب، حتى بلغت شأنا عظيما من

---

[1] أبو زيد، بكر، المدخل المفصل 607/2.

[2] ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، مناقب الإمام أحمد، تحقيق عبدالله التركي، دار هجر، 1409ه، ص 261.

[3] قال ياقوت الحموي في "معجم الأدباء" 18/ 57 – 59 عن الإمام ابن جرير الطبري: "وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة، وعن حديث الجلوس على العرش، فقال: أما أحمد بن حنبل فلا يعد خلافه. فقالوا له: فقد ذكره العلماء في الاختلاف، فقال: ما رأيته روي عنه، وما رأيت له أصحابا يعول عليهم، وأما حديث الجلوس على العرش فمحال. ثم أنشد:

سبحان من ليس له أنيس ... ولا له في عرشه جليس

فلما سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث وثبوا ورموه بمحابرهم وقيل كانت ألوفا، فقام أبو جعفر بنفسه ودخل داره، فرموا داره بالحجارة حتى صار على بابه كالتل العظيم، وركب نازوك صاحب الشرطة في عشرات ألوف من الجند يمنع عنه العامة، ووقف على بابه يوما إلى الليل، وأمر برفع الحجارة عنه". فخلا في داره وعمل كتابه المشهور في الاعتذار إليهم، وذكر مذهبه واعتقاده وجرح من ظن فيه غير ذلك، وقرأ الكتاب عليهم وفضل أحمد بن حنبل، وذكر مذهبه وتصويب اعتقاده ولم يزل في ذكره إلى أن مات، ولم يخرج كتابه في الاختلاف حتى مات فوجدوه مدفونا في التراب فأخرجوه ونسخوه. أعني اختلاف الفقهاء. انظر: كتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد، لجامعيه خالد الرباط، وائل إمام، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، 2009 م، 197/2.

ISSN : 2410-1818

الفقه، وذلك بعد وفاة أحمد بأكثر من مائة عام، فمن أخرجه من الفقهاء الأربعة قد يكون مسوّغه في ذلك أنه من علماء الحديث، مع أنه كان أفقه علماء زمانه، يقول الإمام الشافعي:" خرجت من بغداد وما خلّفت بها أحدا أورع ولا أتقى ولا أفقه -وأظنه قال: ولا أعلم- من أحمد بن حنبل"[1].

ولعل في عدم إدراج ابن جرير الطبري وابن عبدالبر والطحاوي للإمام أحمد في قائمة الفقهاء الكبار؛ يرجع لعدم اطلاعهم على آرائه الفقهية، وأن أكثر من ينقلون عنه كانوا من المحدثين، لشهرة كتابه المسند أكثر من أقواله الفقهية.

ثانيا: تعدد الروايات عن الإمام أحمد في المسألة الواحدة، وهذه سمة ظاهرة في فقه المذهب وكتبه، ولذلك أسباب: منها تورّع الإمام أحمد عن الترجيح بين أقوال الصحابة أو بعض التابعين؛ إذا نقل عنهم قولان أو أكثر وليس هناك نصٌّ يؤيّد ترك القولين أو الأقوال، وذلك لكونه فقيهاً أثريّاً، وذلك دليل على الورع وسعة الاطلاع، ومن الأسباب أيضا؛ أن الإمام أحمد كان يفتي أحياناً قليلة بالرأي المبني على المصلحة أو القياس، فتختلف أوجه النظر بين الوجهين، فيترك الوجهين من غير ترجيح، فينقلها الاصحاب على أنها قولان في المسألة، كما أن الإمام أحمد في كثير من أجوبته يراعي حال السائل، واختلاف ذلك الحال من سائل إلى آخر، فيفتي باختلاف الحال لكل سائل، فيظنّ أن الإمام أحمد له رأيان، وأيضا يأتي للإمام أحمد من كل الافاق من يسأله فتختلف الرواية عنه في مسألة من المسائل، فيَروي كلُّ صاحب رواية ما سمعه أو نقل له، فتكون كلّ رواية قولاً، ما لم يوجد ما يرجّح صدق أحدهما.

وهذه الروايات المتعددة دليل سعة فقه المذهب ومرونته في المسائل والنوازل، ويروى أن تلميذ الإمام أحمد إسحاق بن بهلول الأنباري صنّف كتاباً أسماه " كتاب الاختلاف"، فقال له أحمد: "سمّه كتاب السعة"[2]، فالسعة الفقهية ميزة حنبلية، رغم اعتقاد الكثير غير ذلك.

ثالثا: امتازت كتب الفقهاء الحنابلة بسلامة الاعتقاد والاشارة إلى ذلك ما سنحت لهم بذلك مناسبة، كما أنهم مزجوا في كتبهم الكثير من فقه الأدب والأخلاق، وربما أفردوها بالتصنيف (منظوماً ومنثوراً) وأدرجوها ضمن مباحث الفقه، رغبة في صقل النفوس وتربيتها، وتهذيب المجتمعات.[3]

---

[1] الذهبي، سير اعلام النبلاء، 11/ 195.

[2] ابن ابي يعلى، أبو الحسين محمد، طبقات الحنابلة، طبعه وصححه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، 1952م، وصورتها دار المعرفة، 111/1.

[3] انظر للاستزادة: الضالع، مهنا بن خالد، الفقهاء والآداب الشرعية. فقهاء الحنابلة أنموذجاً، دار آفاق المعرفة. 2020م.

ISSN : 2410-1818

وهذا ملمح فريد لا تخطئه العين المتأملة في مصنفات الحنابلة، وقد جَرَد الشيخ بكر أبو زيد أكثر من 22 كتابا في الآداب صنّفها فقهاء الحنابلة إفرادا لهذا النوع من التأليف واهتماما لدور التزكية للفقيه.[1]

رابعا: مفردات الحنابلة، موضوع فقهي اشتهر بآرائه المخالفة للمذاهب الثلاثة الأخرى، وهو نوع من التأليف جرى عليه عدد من فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى، وتوسع الحنابلة في مؤلفاتهم حول مفردات المذهب حتى بلغت العشرات، منها المنظوم ومنها المنثور. [2]

وإن من يستقرئ المسائل التي انفرد بها أحمد، والتي دوّن غالبها فقهاء المذهب، لا بد أن يلمس أن وراء هذا الانفراد أسبابا سوّغت للإمام أحمد أن يخالف ما سمعه من مشايخه -كالشافعي وغيره- وما نقل إليه من بعض علماء السلف قبله، وربما يكون هذا التفرد بسبب الاختلاف في تطبيق القاعدة على المسائل الفرعية، وهناك أسباب أخرى يذكرها بعض أهل العلم مثل كثرة الأحاديث الصحيحة التي وصلت للإمام أحمد ولم تصل غيره فتفرد عنهم بورود النص في تلك المسائل، وأحيانا لكثرة تتبعه أثار الصحابة والاخذ بها مالم تخالف نصا أو اتفاقا بين الصحابة، وكثيرا ما يقدّم خبر الواحد على القياس في مسائل عديدة.[3]

وفي عصرنا الحاضر مالت عدد من المؤسسات والمجامع بالعمل بتلك المفردات الحنبلية وأصبحت مسوغا للترجيح في المسائل المعاصرة القريبة منها، مثل بيع العربون والمسائل الأصولية المتعلقة به، وبيع التلجئة المعاصر، وثبوت خيار الغبن للمسترسل إذا غبن غبنا خارجا عن العادة، وأحكام ما لا يُتصرف فيه قبل قبضه؛ من المكيل والموزون والمعدود والمذروع.[4]

يقول الشيخ بكر أبو زيد:" ومن نظر في " كتب المفردات " في المذهب، رأى فيها من التيسير ورفع الحرج مما يلتقي مع مقاصد الشريعة، لا يناهض نصوصها الخير الكثير، وفي هذا دفع للمهاترة العصرية نحو المذاهب، بنسبتها إلى ركوب الصعب والذلول في أصولها، وفروعها، والعدول عن التيسير ورفع الحرج: وإنه: "ستكتب شهادتهم ويسألون".[5]

---

[1] المدخل المفصل 2/ 889-892.

[2] المرجع السابق 2/ 908-912.

[3] انظر: البهوتي، منصور بن يونس، المِنَحُ الشَّافِيات بِشَرْحِ مُفْرَدَاتِ الإمَامِ أحْمَد، تحقيق الشيخ عبدالله المطلق، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2006 م، 34/1 وما بعدها من المقدمة.

[4] انظر للاستزادة: العجلان، إبراهيم بن عبدالله، المفردات في مذهب الحنابلة (عشر مجلدات)، دار كنوز اشبيليا، 1438هـ، وهي رسالة دكتوراه.

[5] المدخل المفصل 141/1.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: هل مذهب الحنابلة متشدد فقهيا؟

انتشر بين العوام في بعض الأقطار العربية أن الحنابلة متشددون، وقد يصفون الغالي في دينه بأنه حنبلي، ولو لم يكن من اتباع المذهب، وهذه النظرة قاصرة في فهم المذهب، فالحنابلة في العقائد ملتزمون بالنص وبفهم السلف، ولا يتنازلون عن معتقدهم، ولم يغرقوا في تفاصيل أهل الكلام؛ وهذا الثبات المنهجي على عقيدة السلف ليس غلوا؛ بل هو صفة مدح تدل على الثبات والنقاء، أما مذهبهم الفقهي فهو من أيسر المذاهب وأقربها لروح الشريعة السمحة، وذلك لأمور:

أولها: العناية بالنصوص وبيان الأحكام بأدلتها، وهذا يمنحها اليسر والسماحة التي أتى بها الإسلام.

ثانيا: بُعد الحنابلة عن الفرضيات الفقهية، أي ذكر مسائل يُفترض وقوعها، ثم يُفترض حكمها الفقهي، وذكر بعض الباحثين: أن من ميزات مذهب الحنابلة أن لديهم أكثر من ستين ألف مسألة ليس من بينها أي مسألة افتراضية،[1] يقول الشيخ بكر أبو زيد:" أما الحنابلة فلديهم طرف من الفقه التقديري،لكن لم يصل إلى حد الإغراب، وهذا أثر نفيس من آثار مسلك الإمام أحمد في فقهه، فما عرف عنه مع كثرة كتب المسائل عنه أنه يفرض المسألة، ثم يفرض وقوعها،ثم يفرض الحكم لها" [2].

ثالثها: الحرص على التيسير في الأحكام الفقهية: فمذهب الحنابلة من أوسع المذاهب في الفروع سواء في أبواب العبادات، أو المعاملات أو العقود أو الشروط، منها على سبيل المثال:

1. الطهارة: المذهب الحنبلي في أبواب الطهارة يقول بطهارة بول وروث مأكول اللحم، ولولا هذا لضاق الأمر وكثر الحرج، وخاصة مع الفلاحين الذين يتعاملون مع الأنعام بصورة مباشرة ومستمرة.

2. العقود: المذهب الحنبلي يقول بأن الأصل في الشروط والعقود هو الصحة، وهذا يفتح باب الحرية للمتعاقدين في إبرام العقود المختلفة والشروط بناء على هذا الأصل، ويستمر في التوسع والتوسيع ما لم تعارض النص، ولا يخفى ما في هذا من التيسير والسعة ورفع الحرج.

3. أحكام الطلاق والفرقة: المذهب الحنبلي يعتبر الخلع فسخا وليس طلاقا، لذا لا يُنقص المذهب بالخلع عدد الطلقات التي للمطلق على زوجته، وفي هذا تضييق لدائرة الفراق، وفي مقابل هذا يتميز بالحكم بالفسخ لعدم النفقة والوطء، فإذا امتنع الرجل عن الإنفاق وامتنع عن وطء زوجته، وصارت هنا مضارة للنساء فإنه يجيز الفسخ لهذا الضرر.

[1] المرجع السابق، والرقم التقريبي للمسائل الحنبلية منقول عن الشيخ الدكتور بكر أبو زيد 1/ 619.

[2] المرجع السابق 139/1.

ISSN : 2410-1818

4. وفي الوقف: جواز وقف الإنسان على نفسه مدة حياته، في إحدى الروايتين عنه، وفي هذا توسيع لدائرة عمل البر والخير.[1] وغيرها من المسائل الكثيرة.

الحنابلة متّبعون لا مقلّدون.

كان الإمام أحمد أكثر الأئمة جمعا للسنة وتمسكا بها، حتى كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي.[2] وكان يقول: "لا تقلدني، ولا تقلد مالكا، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا"[3]، هذا المنهج أخرج اتباعه من دوائر الانغلاق المذهبي، نحو نور الاتباع للدليل والسعي الدائم نحو طريق الوحي وتتبع أثاره.

وهذا وإن كان منهجا عند الإمام أحمد وكبار أصحابه؛ إلا أن التقليد والتعصب قد يقع أحيانا في المذهب، وقد يغالي البعض في العمل بالمذهب ورأي الإمام أحمد، وله أسبابه الفقهية والاجتماعية والسياسية، وسيمر معنا بعض تلك الظروف التي تجعل الحنبلي يقف مع شيوخ مذهبه ولو خالف الهدي المطلوب في التعامل مع أقوال البشر، ولكن القاعدة الأساس في المذهب هي الاتّباع البصير وليس التقليد الأعمى.

وقد مر في تاريخ المذهب عدد من الأئمة الكبار من مارس الاجتهاد تطبيقا للنهج القويم الذي رسمه الإمام أحمد لأتباعه وتلاميذه، واجتهدوا بما يخالف الرأي المعروف في المذهب، ولعلي أذكر بعضا منهم:[4]

- أولهم الفقيه أبو الخطاب الكلوذاني البغدادي (ت510 هـ)، كانت له اجتهادات في الفقه وأصوله، وانفرد بفتاوى خالف فيها أصحابه الحنابلة، منها إن للعصر سنة راتبة قبلها أربع ركعات، وأن أكل لحم الزرافة حرام، وأن الدهون المتنجسة جائزة إذا أمكن تطهيرها، وأن النكاح لا ينفسخ بسبي أحد الزوجين، سواء سبيا معاً أو أحدهما؛ وهذا يخالف الإجماع على انفساخ نكاح المسبية وحدها، إذا كان زوجها في دار الحرب، وهذا هو ظاهر القرآن والسنة.[5]

---

[1] المرجع السابق 1/ 139-141.

[2] ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 192.

[3] ابن القيم، اعلام الموقعين، 2/ 183.

[4] وجدت دراسة نفيسة قام بها الباحث خالد كبير علال، بعنوان:" علماء حنابلة مارسوا الاجتهاد في عصر التقليد، خلال القرنين 6 و7 الهجريين" تؤكد المنحى الذي ذكرته مع اختلاف في بعض الآراء. انظر: موقع مداد https://midad.com/article/204733 .

[5] انظر: ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق عبدالرحمن بن عثيمين، 1/ 280 وما بعدها.

ISSN : 2410-1818

- والثاني الفقيه أبو الوفاء بن عقيل البغدادي (ت513 هـ) تكلم كثيراً بلسان الاجتهاد والدليل، وكان يقول: الواجب اتباع الدليل لا أحمد بن حنبل. [1] وعندما دعت جماعة من حنابلة بغداد إلى تقليد الإمام أحمد بن حنبل لأنه هو الأقدم والأكبر تصدى لهم ابن عقيل، ورد عليهم مبيناً أن احمد بن حنبل لم يعتمد في اجتهاداته إلا على الدليل، ولم يقلد الأكابر الذين سبقوه، لذا يجب علينا أن نسير على نهجه، ولا نخالفه فيه، لأن الدعوة إلى تقليده هي ترك لمذهبه؛ وهو قد خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه في مسألة الجد عندما لم يجعله كالأب في الميراث، ووافق الصحابي زيد بن ثابت رضي الله عنه في جعله كالأب، فلو نظر إلى رتبة التقدم لكان اتباعه للصديق أولى من زيد، وبما أنه لم يفعل ذلك دل على أنه نظر إلى الدليل لا إلى الأشخاص؛ لذا يجب علينا نحن كذلك أن ننظر إلى الأدلة دون تعظيم للمشايخ اقتداء بالسلف الصالح.[2]

وقد مارس ابن عقيل الاجتهاد بنفسه، وكانت له اختيارات وفتاوى كثيرة، انفرد بها عن أصحابه وخالف فيها مذهبه، ولم يجد في ذلك حرجاً، لأن الدليل أوصله إليها، منها: قوله إن الوقف لا يجوز بيعه وإن خرب وتعطل نفعه، وليس للأب أن يملك من مال ولده ما شاء مع عدم حاجته إليه، وأن صلاة الفرد تصح في صلاة الجنازة، ووجوب إقامة الحد بقذف العبد العفيف لأنه كالحر في هذا الأمر.[3]

- والثالث هو الفقيه أبو الحسن بن الزاغوني البغدادي (ت527 هـ) له اجتهادات وفتاوى انفرد ببعضها، منها قوله: أن المستأمن إذا دخل دار الإسلام بتجارة أخذ منه الخمس، وأن الذمي إذا اتجر في دار الإسلام في غير بلده أخذ منه العشر، وهذا غريب مخالف للمأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولنصوص الإمام أحمد وأصحابه [4].
- والرابع هو الوزير الفقيه عون الدين بن هبيرة البغدادي (ت 560 ه) أقر التمذهب والتقليد، لكنه حذر المقلد الذي يتبين له الحق خلاف ما هو عليه ثم يقول: ليس هذا مذهبنا، تقليداً لإمامه المعظم عنده، لأنه بهذا يكون قد اتخذ أوثاناً تعبد من دون الله.[5]
- والخامس هو الفقيه المؤرخ عبد الرحمن بن الجوزي كانت له همة عالية لبلوغ المعالي، وأطلق تصريحات أحجم عنها غيره، وقل نظيرها في عصره، فحث العاقل على السعي ما أمكنه لبلوغ الكمال، وقد مارس ابن الجوزي الاجتهاد بنفسه، وكانت له اختيارات وفتاوى منها: أنه استفتي

---

[1] المرجع السابق، 320/1 وما بعدها.

[2] انظر: ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل، كتاب الفنون، تحقيق جورج مقدسي، نشر دار المشرق 1970م، 605/2.

[3] ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، 332/1، 333.

[4] المرجع السابق، 491/1.

[5] المرجع السابق، 162/2.

ISSN : 2410-1818

في إقامة صلاة الجمعة في مسجد جديد بني في بغداد فلم يجز ذلك، بحجة أن صلاة الجمعة جعلت لتكون علماً للإسلام بكثرة الجموع، وإظهار ما يكبت المشركين، فإذا أصبح في كل محلة جمعة صارت كصلاة الظهر، ولم يرتض ابن الجوزي ما قاله غيره من العلماء الذين أجازوا صلاة الجمعة في الجامع الجديد، ودليلهم هو أن كل محلة أصبحت قرية بذاتها منقطعة عن غيرها من المحلات بسبب الخراب الذي حل ببغداد.[1] ومنها أنه خالف إمامه في مسألة التداوي، فالإمام أحمد ذهب إلى القول بأن ترك التداوي أفضل من الأخذ به، وأما هو فيرى أن التداوي أحسن ومندوب إليه، لأنه صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: "ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء، فتداووا" (رواه البخاري، رقمه: 5678). فالحديث فيه أمر، وهو إما أمر وجوب، أو ندب، والأرجح أنه مندوب إليه.[2]

والشواهد كثيرة على هذا المقام من الاجتهاد المتجرد للدليل، ومن قرأ في كتب الموفق ابن قدامة، وشيخ الإسلام ابن تيمية تبين له حقيقة تحرر المذهب من الانغلاق والتعصب؛ بل ويظهر ذلك جليا في علماء الحنابلة المعاصرين الذين جمعوا بين أصول المذهب والنظر في الدليل، ولعل مدرسة الشيخ ابن باز وتلاميذه أظهر شاهد على هذه العناية.

[1] المرجع السابق، 517/2.

[2] انظر: ابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن، صيد الخاطر، عناية حسن سويدان، دار القلم، 2004م، ص 102.

ISSN : 2410-1818

خاتمة:

بعد استعراض تطور المصنفات الفقهية الحنبلية وخصائصها المنهجية، ومناقشة أبرز الشبهات المثارة حول المذهب، يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يأتي:

1. يتمتع المذهب الحنبلي بتراث فقهي واسع ومتراكم عبر قرون طويلة من التصنيف والتأليف والتحرير .
2. أسهمت مصنفات الحنابلة في حفظ روايات الإمام أحمد وترتيبها وتنقيحها وترجيحها وفق منهج علمي رصين .
3. تميزت المؤلفات الحنبلية بالعناية بالدليل الشرعي والالتزام بالنصوص ومراعاة مقاصد الشريعة .
4. يمثل تعدد الروايات في المذهب مظهراً من مظاهر السعة الفقهية والمرونة الاجتهادية، وليس سبباً للتشدد .
5. اهتم الحنابلة بفقه الآداب والتزكية إلى جانب الفقه العملي، مما منح مؤلفاتهم بعداً تربوياً متميزاً .
6. لا تصح دعوى أن المذهب الحنبلي مذهب متشدد؛ إذ تتضمن أصوله وفروعه العديد من مظاهر التيسير ورفع الحرج .
7. أكد كبار علماء المذهب على اتباع الدليل وعدم التعصب للأشخاص، وبرز في تاريخ المذهب عدد من المجتهدين الذين خالفوا المشهور في المذهب بناء على قوة الدليل .
8. ما زال الفقه الحنبلي يمثل مصدراً مهماً للاجتهاد الفقهي المعاصر ومعالجة النوازل والقضايا المستجدة.

توصيات:

- أن تبادر المؤسسات العلمية المعنية بالفقه الحنبلي إلى تصحيح المغالطات العلمية والتاريخية عن المذهب، خصوصا في الأكاديميات الغربية.
- أن تحرص الجامعات والمعاهد الشرعية في عالمنا العربي على التعريف بالمذهب الحنبلي من مصادره الموثوقة وكتبه المعروفة، وليس من خلال مصادر متعصبة أو متحاملة على الحنابلة.

ISSN : 2410-1818

المراجع

1. **ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (أبو الحسين)** .*طبقات الحنابلة* .تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1952م .

2. **ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (أبو الفرج)** .*مناقب الإمام أحمد* .تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي. الرياض: دار هجر، 1409هـ .

3. **ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي** .*صيد الخاطر* .عناية: حسن سويدان. دمشق: دار القلم، 2004م .

4. **ابن القيم، محمد بن أبي بكر** .*إعلام الموقعين عن رب العالمين* .بيروت: دار الكتب العلمية .

5. **ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد** .*الذيل على طبقات الحنابلة* .تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. الرياض: مكتبة العبيكان .

6. **أبو زيد، بكر بن عبدالله** .*المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب* . الرياض: دار العاصمة، 1417هـ .

7. **البهوتي، منصور بن يونس** .*المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد* .تحقيق: عبدالله بن محمد المطلق. الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2006م .

8. **التركي، عبدالله بن عبدالمحسن** .*المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته* .بيروت: مؤسسة الرسالة، 2002م .

9. **جمعه، علي محمد** .*المدخل إلى دراسة المذاهب الأربعة* .القاهرة: دار السلام، 2001م .

10. **الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد** .*سير أعلام النبلاء* .تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م .

11. **الرياط، خالد، وإمام، وائل (جمع وإعداد)** .*الجامع لعلوم الإمام أحمد* .القاهرة: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، 2009م .

12. **السامري، محمد بن عبدالله (نصير الدين)** .*المستوعب* .تحقيق: عبدالملك بن دهيش. مكة المكرمة: دار البشائر الإسلامية، 2003م .

13. **الضالع، مهنا بن خالد** .*الفقهاء والآداب الشرعية: فقهاء الحنابلة أنموذجاً* .الرياض: دار آفاق المعرفة، 2020م .

ISSN : 2410-1818

14. **العجلان، إبراهيم بن عبدالله** .*المفردات في مذهب الحنابلة* .الرياض: دار كنوز إشبيليا، 1438هـ .

15. **الندوي، خورشيد**" .المذهب الحنبلي: مصادره ومراجعه ."*مجلة البعث الإسلامي*، مارس 2022م .

16. **علال، خالد كبير**" .علماء حنابلة مارسوا الاجتهاد في عصر التقليد خلال القرنين السادس والسابع الهجريين". موقع مداد الإلكتروني .

17. **ياقوت الحموي، شهاب الدين** .*معجم الأدباء* .بيروت: دار الغرب الإسلامي .

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي